جامعة امحمد بوقرة بومرداس
السنة الجامعية 2023/2022
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم القانون العام
ماستر السنة الأولى

الإجابة النموذجية لسؤال امتحان السداسي الثاني
مقياس الرقابة على المال العمومي
2023/06/20

- الجواب النموذجي -

جاء سؤال الامتحان في شكل فقرة من ثلاثة أسطر تلخص موضوع المقياس في اهم محاوره من حيث مفهوم الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة، من حيث القائمين عليها وأخيرا من حيث أشكالها وآليتها.

1- فيما يخص مفهوم الرقابة على تنفيذ ميزانية العامة للدولة،

على العموم فالرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة هي إحدى صور الرقابة على نشاط الإدارة العمومية، كما ان مضمون هذه الرقابة وجدت صعوبة في إيجاد لها تعريف جامع مانع، وهذا لكون ان موضوع الرقابة في مجال نشاط الإداري أخذ عدة أشكال مختلفة تبعا لاختلاف طبيعة المرافق العمومية من جهة ولاختلاف طبيعة نشاطاتها من جهة ثانية، كما ان للرقابة الإدارية عدة صور قد تشمل الجانب التسيير كما قد تشمل الجانب المالي.

كما تعد هذه الرقابة من اهم محطات مسار ميزانية الدولة، والتي تسمح بالتأكد من تطبيق قرارات البرلمان فيما يخص تنفيذ الميزانية، بمعنى اننا أمام عملية مراقبة السلطة التنفيذية من حيث مدى احترامها لما تم الترخيص لها من استعمال وتنفيذ المال العمومي سواء تعلق الأمر بالإيرادات العمومية أو بالنفقات العمومية ، أو من منظور آخر تعمل هذه الرقابة على الحفاظ على الأموال العمومية من اجل التفادي التبذير والتبديد.

2- من حيث القائمين على تنفيذ ميزانية العامة للدولة.

حيث ان من المتفق عليه في مجال المالية العمومية والمحاسبة العمومية فقد تم تحديد عدد من الهيئات والأشخاص التي أوكلت لهم عملية الرقابة على تنفيذ الميزانية من اجل السهر على حسن استعمال المال العمومي.

ومن هذا المنطلق تمارس الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة في الجزائر أجهزة متخصصة كل واحدة في مجالها واهمها : - المحاسب العمومي - المراقب المالي - لجان الصفقات العمومية - المفتشية العامة للمالية - مجلس المحاسبة – البرلمان.

حيث يلاحظ من دراستنا لهذا المحور ان هذه الهيئات تمارس الرقابة على تنفيذ الميزانية عبر مراحل مسار الميزانية وذلك حسب مجالها، فنجد فئة من هذه الهيئات وهي كل من المحاسب العمومي والمراقب المالي ولجان الصفقات العمومية يمارسون رقابة قبلية، أي انهم يمارسونها قبل إتمام التنفيذ وصرف النفقة.

أما رقابة المفتشية العامة للمالية فإنها تصنف ضمن الرقابة الأنية والبعدية، على إعتبار أنها تجري أنيا وبعد عمليات التنفيذ.

كما ان هذه الفئة تدخل ضمن الهيئات التي تمارس الرقابة الإدارية الذاتية للسلطة التنفيذية على نفسها وهي رقابة تتناول على الخصوص الإنفاق العمومي أكثر مما تنصب على التحصيل الإيرادات العمومية.

أما مجلس المحاسبة، فأنه يصنف ضمن الرقابة البعدية على إعتبار أنها تجري بعد عمليات التنفيذ.

اما الرقابة البرلمانية (السياسية) فهي تصنف حسب قواعد المالية العمومية حسب القانون العضوي رقم 15/18 فتصنف ضمن الرقابة القبلية والأنية والبعدية، ويكون ذلك بمناسبة مناقشة مشاريع قوانين المالية للسنة، قانون المالية التصحيحي، مناقشة قانون تسوية الميزانية.

3-فيما يخص أشكال وأليات الرقابة على تنفيذ ميزانية الدولة.

يخضع تنفيذ ميزانية الدولة لأشكال مختلفة من الرقابة من أجل التحقق من مدى إلتزام الهيئات العمومية بما فيها السلطة التنفيذية كجهة مركزية.

وقد نظم القانون والتنظيم المتعلق بالمالية العمومية والمحاسبة العمومية أشكال الرقابة ووضع الياتها سواء تعلق الأمر بعمليات الإيرادات أم عمليات النفقات بهدف الحفاظ على المال العمومي وحسن استعماله، ومن هذه الأشكال تتمثل في الرقابة القبلية أو السابقة، الرقابة الآنية أو أثناء تنفيذ الميزانية وأخيرا الرقابة البعدية أو اللاحقة.

حيث يلاحظ من خلال دراستنا لهذا المحور كذلك أن أشكال الرقابة تمارس من طرف الهيئات المختصة المذكورة أعلاه حسب مختلف مجالاتها، بحيث نجد الرقابة القبلية لتنفيذ الميزانية الدولة التي يعد هذا الشكل من الرقابة ضمن مراحل مسار ميزانية الدولة، وتشمل هذا الرقابة كل من رقابة إدارية التي تمارس من طرف المحاسب العمومي والمراقب المالي ولجان الصفقات العمومية وأما الرقابة السياسية التي يختص بها البرلمان بواسطة اجهزته من لجانه والجمعية العامة لمناقشة قانون المالية للسنة قبل المصادقة عليه.

أما الرقابة الآنية أو الرقابة أثناء تنفيذ الميزانية فهي الأخرى تشمل على الرقابة الإدارية التي تمارسها في هذه المرحلة من طرف المفتشية العامة للمالية، وإلى جانبها الرقابة السياسية التي يمارسها البرلمان وخاصة إذا تعلق الأمر بمناقشة مشروع القانون المالية التصحيحي قبل المصادقة عليه.

وأخيرا الرقابة البعدية فهي على الخصوص تعتمد على ثلاثة أليات، إدارية تختص بها المفتشية العامة للمالية، قضائية يختص بها مجلس المحاسبة، وسياسية يختص بها البرلمان من اجل مناقشة قانون تسوية الميزانية.

-انتهـــــــــى-